الآراء الـــواردة فـي الـصفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

صـــلاح عـبـد الله قـــوش أم قـــرقـــوش الـــســـودان؟

كاظم حبيب
المانيا

المستبدون متشابهون، ومجتمعاتنا العربية والإسلامية مليئة بهم، فما أن ينفق احدهم حتى يبرز الآخر ليحل محله ويدعي بتغيير الأوضاع ويمارس ذات السياسات وينهش بلحم الشعب.
المستبدون متشابهون لابالخُلق والخَلقة الملعونة، بل باللغة التي يستخدمونَها وبالأساليب التي يمارسونها، ولكنهم متشابهون بالعاقبة.
كان صدام حسين يقول: سأقتل ألفاً، ألفين، ثلاثة آلاف .. سأقتل كل من يقف ضد الثورة من دون أن تتحرك شعرة في جسمي. أما ابن عمه المجرم المحكوم بالإعدام حالياً في ثلاث جرائم والحبل على الجرار، فقد قال في عام ١٩٨٨ أثناء عمليات الأنفال ضد الشعب الكردي في العراق وفي تسجيل صوتي له ما يلي: « سوف اقتلهم جميعا بالأسلحة الكيمياوية .... من عساه أن يعترض ... المجتمع الدولي ؟ فليذهبوا للجحيم ، المجتمع الدولي ومن ينصت إليه، لن أهاجمهم بالمواد الكيمياوية يوما واحدا فحسب، بل سأواصل الهجوم عليهم بالمواد الكيمياوية لمدة خمسة عشر يوما حتى أبيدهم على بكرة أبيهم».
المستبدون متشابهون في الشك بكل الناس، وخاصة بالقريبين منهم في الحكم والمنافسين لهم. لا يوجد في السودان مستبد واحد هو المشير عمر حسن البشير، بل أكثر من واحد، ولكن أكثرهم دموية وشراسة هو المدعو صلاح عبد الله قوش. هذا الرجل، وكما يبدو لي، منافساً جدياً لعمر البشير ويطمع من كل قلبه إزاحته وتسليمه إلى محكمة الجنايات الدولية، ولكنه يمارس الآن المزايدة ليكون الأقرب إلى البشير فتتاح فرصة أفضل للحلول محله بحجة تخفيف الأجواء الدولية إزاء السودان.
ليست الكلمة التي تحدث بها سوى محاولة جادة لاستفزاز الناس جميعاً لتشديد رفض المجتمع الدولي والرأي العام العالمي لعمر البشير ونظامه، وإلا كيف نفهم هذا الخطاب القرقوشي للمدير العام لجهاز الأمن والمخابرات السوداني الفريق أول صلاح عبد الله قوش:
«كل من يحاول ادخال يديه لانفاذ مخططاته سنقطع يده ورأسه وأوصاله، لأنها قضية لا مساومة فيها»، ثم واصل خطابه قائلاً: «كنا إسلاميين متطرفين لكن اعتدلنا ونؤمن بالتعايش والسلام، لكن لن ننكسر وننخذل عن إرادتنا»، ثم أضاف: «لكن لا محالة لعودتنا الى التطرف لإدارة المعركة، وما أقدرنا على ذلك.. نعرف كيف ندبرها وكيف نصيب العدو». ثم أنهى كلامه بقوله: «من يعتقد ان النظام يتغير من الخارج عليه قراءة تاريخ السودان.. لا بد من حل المشاكل من الداخل.» (راجع مقتطفات من الخطاب في موقع سودان نايل. صحيفة إلكترونية تصدر في الخرطوم بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٦)، وهنا مربط الفرس. إنه يعرف بأن لا أحد يريد إسقاط النظام من الخارج، ويراهن على التغيير من الداخل وربما عبره عبر المزايدة على بقية الطغمة البشيرية.
هل من المعقول أن يهدد المدير العام لجهاز الأمن والمخابرات السوداني، المسؤول عن أمن المواطنين من حيث المبدأ، وليس عن أمن نظام مستبد وحاكم متهم بإصدار قرارات أدت إلى جرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية في دار فور، بقطع يد ورأس وتقطيع أوصال أي إنسان لا يرفض قرار محكمة الجنايات الدولية؟ هل من المعقول أن يصرح مثل هذا المدير المتوحش بممارسة المثلة بالناس، وقد حرم الدين الإسلامي تقطيع الأوصال وممارسة المثلة بالإنسان. وهناك أحاديث منسوبة إلى النبي محمد وإلى الخليفة الثاني عمر بن الخطاب والخليفة الرابع علي بن أبي طالب والكثير من الفتاوى الأخرى لشيوخ الدين الذين ينهون عن ممارسة المثلة وتقطيع لأوصال. (راجع: عبود الشالجي، موسوعة العذاب. الجزء السابع. الدار العربية للموسوعات. بيروت. من دون تاريخ) (وراجع أيضاً: كاظم حبيب. الاستبداد والقسوة في العراق. مؤسسة حمدي للطباعة والنشر. السليمانية. العراقي. ٢٠٠٥).
لا شك في أن السودان يعيش مرحلة عاصفة، مرحلة تهدد النظام السوداني بالسقوط. مرحلة مليئة بالتناقضات والصراعات الداخلية، برغم ما يبدو على سطح الأحداث وكأن كل الأحزاب والقوى والشعب السوداني يقف وراء المتهم بجرائم سبع من جانب الادعاء العام الدولي في محكمة الجنايات الدولية. وفي حقيقة الأمر غير ذلك، إذ أن هناك صراعاً على السلطة، صراعاً يتمنى الخلاص من هذا الفاسد والمفسد ومن الطغمة التي تتعامل معه، ومنهم هذا الذي أخطأ بكتابة اسمه فبدلاً من كتابة قرقوش ، كتب قوش ونسى وضع «قو» بينهما. حتى الحكم العثماني الذي ظهرت فيه الأحكام القرقوشية لم يجرأ أحد على الحديث بهذا الشكل برغم ممارسته طبعاً.
لن يكون في مقدور البشير بأي حال تجاوز المحكمة الدولية، ولكن يكون بمقدور قرقوشه تأمين هذا التجاوز، بل سيمثلان معاً لأنهما مشتركان في التهم الموجهة للبشير، رغم أن الادعاء العام لم يرفع دعوى مماثلة، وأعتقد بأن بعد هذه التصريحات سيدرس تاريخه وأفعاله ويرفع دعوى قضائية دولية ضد.
إن جهاز الأمن والمخابرات السوداني يضاهي في قوته وأفراده وتدريبه وأجهزته ومعداته العسكرية الجيش السوداني، وهو الذي يمارس المطاردة والاعتقال والتعذيب والسجن والقتل بحق أبناء شعب دارفور، ولهذا لا بد من تنبيه الادعاء العام الدولي بذلك بعد هذه التصريحات الهستيرية لمدير جهاز الأمن والمخابرات السوداني القريق أول، الذي رفع أخيراً إلى هذا الرتبة العسكرية من جانب عمر حسن البشير الذي منح نفسه، كما فل قبله صدام حسين رتبة مشير، مع الفارق أن الأول عسكري والأخير لم يكن عسكرياً.حتى أدرك تماماً بأن محكمة الجنايات الدولية لا تحكم بالإعدام، وهو أمر جيد، فأنا ضد أحكام الإعدام أصلاً، ولكني مقتنع تماماً بأن البشير سيوضع وراء القضبان طوال عمره، وسيكون الحكم عادلاً، وعليه حضور المحاكمة للدفاع عن نفسه. ويفترض أن يوضع قوش وراء القضبان ليمنع من افتراس الناس وتقطيع أوصالهم، فهو، وكما يبدو والعلم عند الله، من مقطعي أوصال وآكلي لحوم البشر!

يـــصـــح تـمـجـيـد الـمـــاضي الاســـتـــعـــماري

محمد وقيدي
مفكر وباحث مغربي

تتعارض الحركة الاستعمارية مع ماهو مطلوب اليوم من مبادئ تسعى الإنسانية إلى أن تقيم على أساسها نظاما عالميا جديدا: حقوق الإنسان، الديمقراطية، حق الشعوب في حكم ذاتها والتصرف في ثرواتها، وحقها في تقرير مصيرها، ثم إقامة العلاقة بين البلدان على أساس تساويها أمام القانون الدولي الذي تضمنه منظمات دولية مؤسسة هي ذاتها على أساس ذلك القانون.
انطلقت الظاهرة الاستعمارية في القرن التاسع بعد التطورات التي عرفتها أوروبا منذ عصر نهضتها، والتي أبحت بها البلدان الأوروبية صناعية ومتطورة اقتصاديا بالنسبة بقية جهات العالم. وإذا كانت التطورات الفكرية والسياسية التي عرفتها أوروبا قد جعلتها بداية لفترة جديدة من تاريخ الإنسانية بصفة عامة، حيث ظهرت تصورات جديدة عن الإنسان والمجتمع والدولة، وعن المواطن وعلاقته بالدولة، وعن حقوق الإنسان والديمقراطية. وقد بدا في ذلك الوقت أن أوروبا ستكون مصدر إشعاع بالنسبة لبقية العالم لنشر القيم الجديدة. غير أن التطورات الاقتصادية التي قادت البلدان الأوروبية للمواد الخام اللازمة لمزيد من التطور الصناعي، من جهة، ثم البحث عن أسواق أوسع للإنتاج المتزايد كما، أدت بها إلى التفكير في غزو البلدان الأضعف في إفريقيا وآسيا، والتي لم تكن قد دخلت نفس المرحلة من التطور.
تقاسمت البلدان الأوروبية التي كانت قوية في ذلك الوقت السيطرة على البلدان الإفريقية والآسيوية. وكانت وسيلة السيطرة هي التدخل القوي في تلك البلدان بالاعتماد على الجيوش. الظاهرة الاستعمارية، إذن، هي السيطرة اعتمادا على القوة على أراضي بلدان أخرى، واستغلال ثرواتها وطاقاتها البشرية لمصلحة البلدان المهيمنة. وقد وجدت البلدان الأوروبية ذاتها في موقف يتناقض مع المبادئ التي كانت تعلن عنها والتي عبرت عنها في صيغتها الأكثر وضوحا الثورة التي قامت في فرنسا في الربع الأخير من القرن الثامن عشر.
حيث لم تجد البلدان الأوروبية حلا للتناقض الواضح بين المبادئ الإنسانية المعلن عنها و هيمنتها عبر القوة على أراضي بلدان أخرى، فإنها ذهبت إلى حل ذلك التناقض عبر الإيديولوجيا وذلك بالقول إن جيوشها دخلت البلدان الأخرى من أجل نشر مظاهر التحديث وإدماج الشعوب الأخرى في ثورة العصر الحديث. وهكذا أقنع الأوروبيون أنفسهم قبل إقناع غيرهم، عبر الإيديولوجيا، بالطابع الإنساني والحضاري للحركة الاستعمارية. لم يعد الاستعمار هيمنة غير مشروعة، بل أصبح مهمة حضارية.
إذا تركنا الإيديولوجيا، وانتبهنا إلى الواقع مجردا عنها، وهذا ما يستطيعه فكر لاتربطه مصالح بالحركة الاستعمارية، فإن التبرير الإيديولوجي لن يكون كافيا. فمن جهة أولى، ينبغي النظر في الظاهرة الاستعمارية من زاوية البحث فيها عند الشعوب التي كانت خاضعة لها. فقد قاومت تلك الشعوب الاستعمار بكل أشكال المقاومة الممكنة، ولم يكن ذلك رفضا منها للحضارة التي كان يمثلها المستعمرون، بل مقاومة لاحتلال الأرض بالقوة واستغلال ثروات البلاد وإمكاناتها الاقتصادية. ومن جهة ثانية، تظهر الغايات التي كانت مرصودة لاحتلال أراضي الآخرين بالقوة من خلال التصريحات التي كانت تصدر عن ضباط الجيوش المحتلة وأعضاء الإدارة الاستعمارية، وكذلك من خلال السياسات التي كانوا ينهجونها في تدبير الشأن العام للبلد الخاضع لهيمنتهم. ومن جهة ثالثة، نستطيع كشف الأهداف الحقيقية للحركة الاستعمارية عبر قراءتنا لما كتبه علماء الاجتماع والمؤرخون الذين كانوا ينتمون أحيانا إلى السلطة الاستعمارية ذاتها.
إذا كانت أوروبا قد عاشت زمن الأنوار في القرن الثامن عشر، وإذا كانت في عصرها الحديث قد بنت قيمها الإيجابية التي بدت كذلك بالنسبة للإنسانية كلها، فعن التراجع كان قد بدأ مع الظاهرة الاستعمارية منذ القرن التاسع عشر، لأن ماتتميز به هذه الظاهرة من هيمنة وعنف يتعارض مع مبادئ نقل الحضارة، ومع نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، وحقوق الشعوب في اختيار نظمها السياسية والمجتمعية وفي تقرير مصيرها. ماكان يمارس هو القهر وسياسات الاستغلال وتفكيك البنيان المجتمعية وقرض التبعية.
حين بدأت الظاهرة الاستعمارية في الانزياح بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ثم في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، كان على أوروبا أن تراجع ذاتها وأن تسير في الطريق الذي يقودها نحو التصالح مع مفاهيمها التي تأسست عليها حضارتها. لكن ذلك لم يتم دائما بالشكل الكافي، حيث ظلت النزوعات نحو الهيمنة على الشعوب وإخضاعها للمصالح والسياسات الخارجة عن إرادتها واختياراتها. كان على أوروبا التي مارست الاستعمار أن تقطع مع تاريخها الاستعماري بالقطيعة مع القيم التي جسدتها تلك المرحلة. وفي نظرنا، سيكون ذلك قفزة نوعية في تاريخ الإنسانية في مجموعها. لكن الجرأة على هذه القطيعة لم تقع بعد.
تجاوز آثار الماضي الاستعماري مطلب يهم تحقيقه الإنسانية كلها، لأنه موقف سيقودها نحو عهد جديد من العلاقات بين البلدان برغم اختلاف مستويات قوتها المادية. وإذا كان التحرر من الاستعمار قد بدأ بعد الحرب العالمية الثانية بانسحاب الجيوش من البلدان التي كانت تستعمرها، وإذا كنا لاننكر إيجابية هذه الخطوة لأنها أعادت الأراضي إلى سكانها ومكنت منها سلطات وطنية في بلدانها، فإن هذا لن يمنعنا من الحكم بعدم الكفاية على هذه الخطوة. المنتظر والمطلوب من شعوب العالم كافة التي خضعت للهيمنة الاستعمارية هو قيام نظام عالمي جديد تتحرر فيه الإنسانية بأكملها من كل رواسب الفترة الاستعمارية على جميع الأصعدة.
اطلعنا من الزاوية التي نعالج منها موضوع الماضي الاستعماري على الإشكال كما طرح على المجتمع الفرنسي، وتمت مناقشته في البرلمان. فقد صدر عن البرلمان الفرنسي بتاريخ ٢٣ شباط ٢٠٠٥، قانوناً يمجد الدور الذي قامت به فرنسا في مستعمراتها ومحمياتها، والجهد الذي بذلته في مساعدة البلدان التي حلت بها جيوشها على تطوير واقعها الاقتصادي والمجتمعي والسياسي. والمعنى العميق لهذا القانون هو الابتعاد عن الحكم السلبي على الماضي الاستعماري الفرنسي ومراعاة الدور الحضاري الذي أدته في جهات مختلفة من العالم.
من حق فرنسا أن تطرح السؤال على تاريخها وعلى العالم، بل ومن حقها أن تنظر إلى الجوانب الإيجابية في تاريخها وأن تجعلها موضوعا للتمجيد بالنسبة للوعي الوطني في بلادها. غير أن المبررات التي تم الاستناد اليها في القانون الصادر عن البرلمان الفرنسي قابلة للنقاش، حين ننظر إليها من زاوية أطراف أخرى، وخاصة من موقع البلدان التي خضعت للظاهرة الاستعمارية وعانت آثارها السلبية العميقة.
كان هناك، لاشك في ذلك، نقاش داخل البرلمان حيث ظهرت مواقف مختلفة، ولكن صدور القانون الذي يمجد تاريخ فرنسا الحضاري، بما في ذلك خلال الفترة الاستعمارية، يدل على تغلب الرأي الذي يقول إنه لايمكن التنكر لأولئك الذين وجدوا باسم فرنسا في البلدان الأخرى وقدموا تضحيات وصلت إلى حد التضحية بالحياة دفاعا عن الدور الحضاري لبلدهم. ينبغي، على العكس من ذلك، اعتبارهم أبطالاً ضحوا من أجل فرنسا وتقديمهم للأجيال اللاحقة بوصفهم كذلك. هذا هو الحل الذي ارتضته فرنسا لنفسها كطرف.
لكن ، مالذي يمكن قوله من موقع طرف آخر هو البلدان التي تحررت من الاستعمار بعد أن قاومت كل مظاهر الهيمنة فيه؟ ماذا سنقول عن أولئك الذين ضحوا بحياتهم من أجل استرداد بلدانهم للسيادة على أراضيها؟ أليس التمجيد هو الواجب في حقهم من مجتمعاتهم؟ ألا يجب تقديمهم للأجيال اللاحقة في بلدانهم بوصفهم أبطالاً في تاريخها؟ نظن أن من حق المجتمعات التي خضعت للهيمنة الاستعمارية ان تفعل ذلك ولكن، سيكون التمجيد في هذه الحالة لمصلحة طرفين متعارضين وكانا متقاتلين، وهو الأمر الذي سيعود بنا إلى طرح السؤال عن حقيقة الظاهرة الاستعمارية التي دون تحديدها لامكان لاتخاذ موقف من الماضي الاستعماري بالنسبة للطرفين اللذين عاشاه متواجهين من أجل غايتين متعارضين.
مسألة الماضي الاستعماري تهم جميع الأطراف التي عاشتها، بما في ذلك المجتمعات التي خضعت لمظاهر العنف الاستعماري، وذلك لأن عواقب ذلك الماضي لحقت البلدان التي تم احتلال أراضيها بالدرجة الأولى. لقد شملت الظاهرة الاستعمارية مظاهر عنف عسكري وتفكيكا للبنيات الاقتصادية والمجتمعية، وفصلا سياسيا للسلطات المحلية عن مواطنيها، وقتل وترهيب واتهام لمواطني البلد المحتل إذا قاوموا بممارسة العصيان واتهامهم بالإرهاب، واستغلال للثروات والعمل ضد حرية التصرف فيها. ولايمكن حل كل هذه المشكلات التي تركها الاستعمار من دون عودة إلى تعاون دولي يعالج آثار الظاهرة الاستعمارية، وهو تعاون يمكن أن يكون الإطار السوي له هو المنظمات الدولية. لاغنى عن تحقيق توجهات جديدة نحو السلام العالمي لتجاوز آثار الظاهرة الاستعمارية، ومن غير الملائم حله بالنسبة لمجتمع واحد.

حسابات الحرية

جمال ناجي
الاردن

هل يمكن اجراء مقارنة بين مفكري وفلاسفة القرنين الأول والثاني للهجرة وأعلام الفكر والأدب والفلسفة الذين يملأون فضاء العربية الآن ؟
تستحق المسألة إعمال الذاكرة والرجوع الى الاعوام والعقود التي اعقبت انتهاء ولاية الخلفاء الراشدين، حيث مارس العقل تنكيلا بالمسلمات والغاء للمسافات بين الغيبي والمحسوس ، وغدت كل الظواهر والآراء والنصوص موضع شك وتمحيص ومثار جدل ، وسادت سلطة العقل الى حد ظهور المعتزلة والمرجئة والجهمية والاباضية وسواها من الفرق التي فسرت أفكارها الجريئة على أنها خروج على المألوف والمتداول ، واقتراب من حواف الزندقة.
في تلك الازمان كان التفكير المعلن مجازفة قد تفضي الى الموت ، وكانت التضحية بالحياة لقاء فكرة أو رأي أو موقف أمرا ممكنا، لأن الأفكار كانت غاية لا وسيلة لتحقيق مكاسب هنا او هناك، أما هذه الأيام فإن التضحية بقطرة دم أو لحظة استقرار، تحتاج الى حسابات دقيقة واجتماعات مطولة مع النفس التي تحض على إيثار السلامة ،والإقلاع عن الأفكار غير المأنوسة حتى لو تضمنت انقاذ العالم من دمار محقق .
في الجلسات الخاصة التي تجمع المثقفين ينطلق العقل ويتجول في الممرات ويتخطى الحواجز الممنوعة ، فيتجرأ الجالسون على البوح والتحرر من قيود الحظر وشباك الجزع ، تحت جنح الأمان الذي يستمدونه من تجانس الجلساء وثقتهم ببعضهم ، فيتحدثون في السياسة والدين والثقافة والتقاليد وتهتك المعايير وفساد الحاضر ، يتفقون على ان المفاهيم تحتاج الى اعادة نظر جذرية لأسباب تتعلق بتغير ركائزها وتقادم ثوابتها ، ويقرون بأن جمودنا الفكري واحد من أهم أسباب تخلفنا وتراجع تصنيفاتنا الثقافية والحضارية.
مثقفو هذه الايام يتداولون في جلساتهم أفكارا اكثر صراحة مما يدرج على السنتهم وتخطه اقلامهم في العلن ، ويتبنون اراء تنعكس احيانا على سلوكهم ، لكنهم لا يجرؤون على إشهارها خوفا على أنفسهم من مصائر مجهولة قد تودي بوهم استقرارهم ، فكيف يمكن إجراء مقارنة بين مثقفي ومفكري اليوم و نظرائهم الذين فجروا أخطر القضايا قبل اربعة عشر قرنا ؟ هل يمكن لمثقفي هذه الايام ان يكاشفوا انفسهم او يسمحوا لها بالتفاوض مع الجسارة التي تتيح لهم فرص الخروج من باطنيتهم والتطهر من رذائل الحسابات وأدران طمس الحقائق حتى لو كانت بمرارة العلقم ؟ وكيف يمكنهم أن يفعلوا ذلك إذا كانت أقوالهم وكتاباتهم تخضع لرقابة من نوع جديد ، رقابة التأويل والتفسير الذي قد يودي بالمثقف الى السجون لمجرد ورود عبارة أو جملة او بيت شعر (مشكوك في توافقه مع آراء الفقهاء) في كتابه ؟
قبل تسعة قرون ، لم يتردد الفيلسوف المتكلم « ابن رشد « حين نفث من صميم ولائه للحقيقة، بأن النص اذا تعارض مع المنطق فإن الاحتكام يجب ان يكون للعقل لا للنص، فمن المفكر المعاصر الذي يجرؤ على الولاء للحقيقة التي يعتقد بها والإفصاح عنها ؟ وإذا توفر هذا المفكر او الفيلسوف او المثقف ، فما الذي يمكن أن يحدث له إذا أفصح عن حقيقة أفكاره في زمن ولاية الوعاظ والفقهاء؟

إعـــــادة الاعـــتـــبـــار لمـــبـــدأ الـــشـــفـــافـــيـــة

لطيف القصاب

من النتائج التي رشحت عن الانتخابات المحلية التي جرت مؤخرا في أربع عشرة محافظة من محافظات العراق هي عودة الاعتبار النسبي إلى لفظة الديمقراطية التي ما من شك في كونها قد تعرضت الى هزة عنيفة أطاحت ببريقها المهيب وحولتها الى مادة للتندر والسخرية على أكثر من صعيد، إذ أن إفراز مجالس للمحافظات جديدة امتاز البعض منها بكونه مغايرا بالكامل عن سابقه السياسي فيما تباينت البقية من حيث هذه المغايرة شدة وضعفا ارجع نسبة من الثقة الضائعة في النفوس وزاد من عوامل الترجي في وصول التجربة الديمقراطية في هذا البلد الى شاطئ أمين في المدى المنظور. ولكون الانتخابات هي آلية من آليات الديمقراطية لا أكثر فان انتخابات بهذا المستوى لا تكفي على الإطلاق في إرجاع الثقة كاملة الى النفوس ولا يمكن أن تعطي الطموح بالوصول الى شاطئ أمين سوى قدر يسير من طيب الأمنيات ودواعي التفاؤل، وعليه فلابد من الأخذ بنظر الاعتبار تفعيل آليات ديمقراطية أصاب البعض منها حالة من العطب الشديد إن لم نقل العطب القاتل.
وعلى رأس تلك الآليات الديمقراطية المعطوبة ما يعرف بمبدأ الشفافية التي أخذت نصيبا وافرا من حالات التهكم وآن لها أن تفرض نفسها على الساحة بجد يزيل عنها ما لحق بها من حيف واستخفاف.
إن السبيل لتعميم ثقافة الشفافية يمر عن طريق وسائل الإعلام فهي الأقدر من سواها على إيصال المعلومات وتعريف الرأي العام بتفاصيل صفقات السياسة والمال ذات المساس المباشر بحياة الأفراد والجماعات، وما لم يتم التعاون والتنسيق الفعال والمدروس بين أجهزة الرقابة والقضاء والإعلام والسماح الفعلي بتدفق المعلومات الى جانب حماية السعاة إليها والمخبرين عنها، فان الدعوات التي تطلقها الحكومة العراقية الحالية ضد الفساد بنوعيه الإداري والمالي تغدو أشبه بأساليب ذر الرماد في العيون بصرف النظر عن مبلغ حسن النية التي تنطوي عليه تلك الدعوات.
كما أن وضع حكومة المالكي لوزارات بعينها على رأس هرم الفساد من دون الكشف عن أسماء محددة لا يسهم إلا في تسميم الأجواء بين بعض الوزارات وبعضها الأخر ما ينعكس سلبا على الأداء الحكومي عموما هذا أولا.
وثانيا إن إيراد الاتهام بهذا النحو العشوائي المبهم لا يتعدى عن كونه تلميحا أكثر منه تصريحا، الأمر الذي يزيد من موجة الأسى والاستياء الشعبي، فما الذي يجنيه المجتمع من صيحات سياسية رسمية لا تميط اللثام عن الحقيقة الكاملة ولا تكشف عن عصابات نهب المال العام بالاسم والصورة، ثم كيف يمكن للقضاء أن يحاسب المقصرين في وزارة أو مؤسسة رسمية وجميع من فيها بريء حتى تثبت إدانته بالاسم الفصل...
إن مدار حركة الشفافية يتوزع على أركان ومفاصل إدارة الدولة العامة وبشكل خاص في الأمور المالية، وبرغم أن مجلس النواب تأخر كثيرا قبل أن يصدر قانون الموازنة العامة لسنة ٢٠٠٩، إلا أن ثمة بادرة طيبة تتمثل في نشر هذا القانون في صحف البلاد الرسمية وغير الرسمية كي يتسنى للمعنيين بشؤون المال والأعمال والخبراء في الإدارة والاقتصاد الاطلاع عن كثب على حجم الأرقام الهائلة التي تُرصد من خزينة الدولة الى بعض المواقع الرسمية وبيان وجهات النظر الموضوعية حول مشروعية ومعقولية تلك الأرقام وفيما إذا كان الأولى بها أن توجه لتعزيز مؤسسات رسمية أخرى من شأنها وضع برامج أكثر قدرة على مكافحة الفقر والبطالة والارتقاء بالتنمية الشاملة للبلاد.
فضلا عن معرفة الأسباب الحقيقية التي تقف وراء مناقلة بعض الأموال من باب إنفاق الى باب أخر والتساؤل العلمي عن بعض الأسرار المالية التي لم تبح بها بشكل واضح وشفاف مواد وفقرات القانون المذكور، فبهذه الطريقة ومثيلاتها يمكن أن تظهر للنور دراسات وتقارير محلية مفصلة تتحدث عن نسبة النمو العام في العراق والى أين وصل حجم الفساد المالي والإداري فيه، وأي رتبة يحتلها هذا البلد في معايير الشفافية العالمية قبل أن تسبقنا الى ذلك كله وكما هو المعتاد دراسات وتقارير المنظمات الأجنبية.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com